

التضخم المصري يعاود الارتفاع في يناير



قال الجهاز المركزي المصري للتعبئة العامة والإحصاء أمس الأحد إن التضخم السنوي لأسعار المستهلكين بالمدن ارتفع إلى 12.7% في يناير كانون الثاني من 12% في ديسمبر كانون الأول.

وانحسر التضخم على نحو مطرد في الأشهر الأخيرة بعد أن دفعته زيادة في أسعار الوقود والكهرباء والنقل في 2018 إلى ذروة 17.7% في أكتوبر تشرين الأول.

وقالت رضوى السويدي رئيسة قسم البحوث في بنك الاستثمار المصري فاروس إن الأغذية والمشروبات هما السبب الرئيسي في ارتفاع التضخم... ما يحدث هو ضبط أسعار من المصنعين مع بداية العام الجديد لضبط هوامش الربحية، لا تنس أن هوامش الربحية للمصنعين تراجعت من أول يوليو (تموز) الماضي مع خفض الدعم وبعضهم لم يرفع الأسعار حينها خوفا من تراجع حجم المبيعات.

تشهد أسعار الخضراوات والفاكهة في مصر زيادات متواصلة خلال الفترة الأخيرة وهو ما دفع وزارة الداخلية والجيش

لطرّح بعض السلع الغذائية للمواطنين بأسعار أقل من سعر السوق في محاولة لتخفيف المعاناة عن كاهلهم

وفي العام الماضي، رفعت الحكومة أسعار المواد البترولية وتذاكر مترو الأنفاق والمياه والكهرباء وعدد من الخدمات

ويشكو المصريون، الذين يعيش الملايين منهم تحت خط الفقر، من صعوبات في تلبية الحاجات الأساسية بعد قفزات متتالية في أسعار الوقود والدواء والمواصلات

ومقارنة مع الشهر السابق، زادت أسعار المستهلكين في المدن المصرية 0.6% في يناير كانون الثاني، بعد انكماشها بنسبة 3.4 في ديسمبر كانون الأول

وقالت السويقي «الارتفاع الشهري أعلى من التوقعات وهذا قد يكون مؤشراً على تثبيت الفائدة في اجتماع المركزي هذا الأسبوع انتظاراً لمؤشرات التضخم الشهر المقبل»، لكن آلين سانديب مدير الأبحاث في نعيم للسمسرة قال «تستمر التكهّنات بخصوص خفض الفائدة يوم الخميس

وأبقى البنك المركزي أسعار الفائدة الرئيسية دون تغيير في اجتماع ديسمبر كانون الأول. وكانت آخر خطوة على صعيد الفائدة في مارس آذار 2018، عندما خفض العائد على الإيداع والإقراض الليلة واحدة 100 نقطة أساس إلى 16.75% (و17.75% على الترتيب. (رويترز